Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq

Vol. 18 No2. April 2026, pp.341-349

https://doi.org/10.31185/lark.5253

Administrative Systems in the Neo-Assyrian Empire (911–612 BCE) and Pharaonic Egypt during Periods of Unification: A Comparative Study

Assist. Lect. Uday Ahmed Abd al-Razzaq
College of Arts, University of Wasit

Received Dec 7 ,2025 | Revised Dec7, 2025 | Accepted Feb 9, 2026 | Online April.1, 2026

ABSTRACT

Administrative systems developed in both the Neo-Assyrian Empire (911–612 BC) and Ancient Egypt during periods of political unity. This study examines the structure of authority, administrative hierarchy, provincial governance, and resource management. The Neo-Assyrian model combined centralised decision-making under the king with decentralised implementation through indirect rule via governors and officials, supported by strict oversight and regular reporting. In Ancient Egypt, administration centred on the king and was assisted by the vizier and a structured bureaucratic apparatus, alongside local administration operating under central supervision. Using a descriptive-analytical approach, the study highlights key similarities and differences and assesses their impact on political stability and administrative efficiency.

Keywords: Administrative systems – Neo-Assyrian Empire – Ancient Egypt – Comparative study

نظم الإدارة في الدولة الآشورية الحديثة (911–612 ق.م) ومصر الفرعونية في عصور الوحدة – دراسة مقارنة

م م .عدي احمد عبد الرزاق
كلية الاداب-جامعة واسط

الملخص

تناولت هذه الدراسة النظم الإدارية في الدولة الآشورية الحديثة (911–612 ق.م) وفي مصر القديمة في عصور الوحدة السياسية، بتحليل طبيعة السلطة والهيكل الإداري وآليات إدارة الأقاليم والموارد. اعتمد النظام الآشوري على مركزية القرار في يد الملك مقابل لامركزية التنفيذ عبر شبكة من الحكّام والولاة وإدارة غير مباشرة مدعومة بالرقابة والتقارير الدورية، إلى جانب أدوار المجالس والموظفين. أما في مصر القديمة فقد تبلورت الإدارة المركزية فيما يخص الملك بمساندة الوزير والجهاز الإداري والمصالح المختصة، مع وجود تنظيم محلي للأقاليم يخضع لإشراف السلطة المركزية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين النموذجين، وبيان أثرهما في الاستقرار السياسي والكفاءة الإدارية.

الكلمات المفتاحية: النظم الإدارية – الدولة الآشورية الحديثة – مصر القديمة – دراسة مقارنة

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

المقدمة:

تُعد الحضارتان الآشورية ومصر القديمة من أبرز حضارات الشرق الأدنى، لما تميزتا به من قدرات تنظيمية وإدارية أسهمت في تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي. فقد ساعدت نظم الحكم والإدارة المتطورة في هاتين الحضارتين على تنظيم المجتمعات، وضمان استمرارية الدولة، وتنفيذ مشاريع عمرانية وزراعية ذات طابع مؤسسي دقيق.

اتسمت كل من الدولة الآشورية الحديثة ومصر القديمة بنظام ملكي مركزي، حيث كان الملك في آشور يُعدّ الممثل الشرعي للآلهة على الأرض، مما منح سلطته بعدًا دينيًّا مقدسًا، بينما ارتبطت شخصية الملك في مصر القديمة بتصور ديني–سياسي يمنحه صفة القداسة والاصطفاء الإلهي بوصفه وسيطًا بين الآلهة والبشر، مع اختلاف هذا التصور وتبدله عبر العصور. وعلى الرغم من تشابه الطبيعة المركزية للسلطة في الحضارتين، فقد اختلفت أساليب التنظيم الإداري وطبيعة توزيع الصلاحيات، بما يعكس اختلاف الظروف الجغرافية والاجتماعية لكل حضارة.

وقد أدت الإدارة الاقتصادية أثرًا محوريًّا في استدامة الدولة؛ إذ اعتمد الآشوريون على نظام ضرائب وسجلات دقيقة لتأمين الموارد اللازمة للجيش والمشروعات العمرانية، على حين ارتكز النظام الإداري في مصر القديمة على الزراعة وتنظيم الري والضرائب، بما يتوافق مع بيئة وادي النيل.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين الإداريين الآشوري والمصري القديم، من حيث طبيعة السلطة والهيكل الإداري وآليات الإدارة الاقتصادية والمحلية، وذلك لفهم أثر هذه العوامل في الاستقرار السياسي والكفاءة الإدارية.

أهمية البحث

1. الكشف عن نمط النظام الإداري في الدولة الآشورية الحديثة ومصر القديمة، مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.
2. التعرف على نقاط القوة والضعف في كل نظام إداري، ومدى مساهمته في استقرار الدولة سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا.

أسباب اختيار البحث

1. وجود أوجه اتفاق واختلاف بين النظم الإدارية في الدولة الآشورية الحديثة ومصر القديمة، مما يجعل دراستهما موضوعًا غنيًّا بالمعرفة التاريخية.
2. أهمية النظم الإدارية بوصفها عنصرًا أساسيًّا في إثبات التمدن الحضاري لحضارات الشرق القديم.

إشكالية البحث

1. ما هي النظم الإدارية المعتمدة في الدولة الآشورية الحديثة ومصر القديمة في عصور الوحدة السياسية؟
2. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين الإداريين في الحضارتين؟

أهداف البحث

1. التعريف بالنظم الإدارية في الدولة الآشورية الحديثة ومصر القديمة.
2. تتبع أوجه الاتفاق والاختلاف وتحليل أثرها على استقرار الدولة والمجتمع.

1. الدراسات السابقة

تشير الدراسات السابقة إلى تركيز البحث العلمي على الجوانب الإدارية والاقتصادية في حضارات الشرق القديم، سواء في بلاد الرافدين أو في مصر القديمة، مع اختلاف مدى التغطية التفصيلية لكل حضارة. فقد ركزت دراسة م. د/ أباذر راهي سعدون (2019) على النظم الإدارية والاقتصادية في بلاد الرافدين، مع تحليل الوثائق والمصادر المسمارية، مما يسلط الضوء على تطور الإدارة المركزية وأدوات الحكم، بالإضافة إلى العلاقة بين الإدارة والتنمية الاقتصادية في الحضارات المختلفة مثل السومرية والأكدية والبابلية والآشورية .

على حين تناولت دراسة د. فوزية عبد الله محمد عبد الغني (2015) الصلات الحضارية بين بلاد النهرين وشمال شبه الجزيرة العربية في العصر الأشوري والبابلي الحديث، مع التركيز على التأثير المتبادل للنظم الإدارية والثقافية، ما يعكس أهمية التفاعلات الحضارية في تعزيز تطور الأجهزة الإدارية وانتقال الخبرات بين المراكز الحضارية.

أما الدراسات المتعلقة بمصر القديمة، فقد ركزت على تطور النظام الإداري عبر العصور المختلفة. فقد تناولت دراسة مها محمود صبحي (1978) أنظمة الإدارة في مصر القديمة وأدوات الحكم والإدارة المحلية، بينما أظهرت دراسة جمال ندا صالح (2013) تطور نظام الحكم من الشكل القبلي إلى الدولة المركزية، مع التركيز على بناء المؤسسات الإدارية ودورها في توحيد السلطة السياسية واستقرار الدولة. أما دراسة تامر فهيم إيفان أدوار (2021) فقد أضافت بعدًا تفصيليًا عن الألقاب الإدارية والدينية لكبار رجال الدولة في الدولة القديمة، موضحة تعقيد الجهاز الإداري وتداخل مهامه عبر الأقاليم والمقاطعات، وأهمية السلطة المركزية في توجيه وتنظيم شؤون الدولة.

بتحليل هذه الدراسات، يتضح أن هناك توافقًا بين الدراسات في إبراز دور الإدارة المركزية بوصفها ركيزة أساسية لاستقرار الدولة، سواء في بلاد الرافدين أو في مصر القديمة ، مع اختلاف درجة التعقيد المؤسسي وتوزيع المسؤوليات. كما أن الدراسات تشير إلى وجود علاقة وثيقة بين الإدارة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد أسهمت النظم الإدارية في تحقيق الاستقرار وتعزيز التفاعل الحضاري بين المراكز المختلفة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدراسات السابقة شكلت قاعدة معرفية هامة لفهم تطور النظم الإدارية في حضارات الشرق القديم، مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظم الإدارية في الحضارتين الآشورية ومصر القديمة وهو ما يمثل أساسًا لدراسة مقارنة منهجية بين هاتين الحضارتين في هذا البحث.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

3. أولًا: مفهوم النظم الإدارية

4. تُعد النظم الإدارية من الموضوعات الأساسية في الفكر الاجتماعي والسياسي، إذ تمثل الإطار المنظم لسلوك الأفراد والجماعات، وتحدد القواعد والمبادئ التي توجه الحياة في مختلف المجالات. وتشمل النظم مجموعة القواعد التي تقوم على الترتيب والانتظام والتنسيق بين العناصر المختلفة، بما يحقق الانسجام والاستقرار داخل المجتمع أو الدولة (بقادر، 2011، ص17).

5. ويُقصد بالنظم الإدارية اصطلاحًا مجموعة العمليات الرسمية وغير الرسمية التي تعتمدها الدولة أو المؤسسة في إدارة شؤونها، بتنظيم السياسات والإجراءات والوظائف، بهدف تحقيق أهداف محددة وضمان استمرارية الأداء المؤسسي والاجتماعي (الصالح، 1976، ص55). وتمثل هذه النظم الإطار العملي الذي تُترجم به السياسات العامة إلى ممارسات تنفيذية منظمة.

6. وفي الدراسات الحديثة، يُنظر إلى النظم الإدارية بوصفها منظومة قابلة للتطوير والتعديل وفق متطلبات الواقع العملي، وتُستخدم لتوجيه الأفراد وضبط الأداء وتحقيق التنسيق بين مختلف القطاعات، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة أو المؤسسة (محمد، 2014، ص12).

7. وتقوم العلاقة بين النظم والإدارة على التكامل؛ إذ تمثل النظم الإطار النظري والمنهجي، بينما تُعد الإدارة الأداة التنفيذية التي تطبق هذه المبادئ عمليًّا من توجيه الموارد البشرية والمادية وتحقيق الانسجام المؤسسي. ومن ثم، فإن النظم الإدارية تشكل عنصرًا أساسيًّا في تحقيق التنظيم والاستقرار داخل المجتمعات والدول، ولا سيما في الحضارات القديمة التي اعتمدت عليها في إدارة شؤون الحكم وضبط العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

8. ثانياً: النظام الإداري في الدولة الآشورية الحديثة (911-612 ق.م)

تعد الدولة الآشورية الحديثة (911-612 ق.م) إحدى أبرز الحضارات القديمة في الشرق الأدنى، وقد تميزت بنظام إداري متطور يعكس امتدادًا حضاريًا للعصور السابقة، لكنه تميز بالنضج والتنظيم العالي. وقد عرّف النظام الإداري بأنه "مجموعة من الأنشطة المحددة التي يقوم بها شخص معين يُعرف بالمسؤول وله مطلق الصلاحيات في عمله" (حريم، حسين وآخرون، 1998، ص13).

وفي اللغات القديمة، وردت عدة مصطلحات تشير إلى مفهوم الإدارة والمسؤول الإداري، منها المصطلح (saparu)ويعني "المبعوث أو الإداري"، والمصطلح السومري (SATAM)، والأكدية (Satammu)، والتي تعني "الإداري أو مدقق الحسابات " (Labat, 1994, Black J. and Others, 2000, p.357).كما ورد مصطلح (ridutu)للدلالة على "الحاكم الذي يدير " Black J. and Others, 2000, p304؛p179 ؛ الجبوري، 1991، ص238).

وتعتمد نظم الإدارة الآشورية على أسس هرمية يتصدرها الملك، إذ يشكل الملك محور السلطة ومسؤولية إدارة شؤون الدولة.

أركان النظام الإداري في الدولة الآشورية الحديثة (911–612 ق.م)

اتسم النظام الإداري في الدولة الآشورية الحديثة بطابع هرمي صارم يقوم على مركزية القرار في يد الملك، مقابل لامركزية التنفيذ عبر شبكة واسعة من الحكّام والموظفين المرتبطين مباشرة بالسلطة الملكية. وقد مثّل هذا النموذج أحد أهم سمات التفوق الإداري الآشوري، إذ أتاح السيطرة على رقعة جغرافية واسعة مع الحفاظ على وحدة القرار السياسي والعسكري.

1. الملك

يمثل الملك قمة الهرم الإداري في الدولة الآشورية ، وقد أُطلق عليه في النصوص السومرية لقب (LUGAL) أي "الرجل العظيم"، وفي الأكدية(Šarrum) ، بما يعكس مكانته السياسية والدينية العليا (سليمان، 2005، ص337). وكان الملك يُعدّ الممثل الشرعي للآلهة على الأرض، والحاكم الدنيوي المسؤول عن تنفيذ إرادتها، وهو ما أضفى على سلطته طابعًا دينيًّا مقدسًا عزّز من شرعيته السياسية (Karen Radner, 2009 p.221)

وجمع الملك بين السلطتين الدينية والدنيوية؛ إذ أشرف على الطقوس الدينية، وترميم المعابد، وتقديم القرابين، واستشارة الآلهة قبل اتخاذ القرارات المصيرية، فضلًا عن تعيين كبار الموظفين في المناصب الإدارية والعسكرية والكهنوتية (إيمار، 1986، ص1141؛ الجبوري، 1991، ص243)

أما سياسيًّا وإداريًّا، فقد اضطلع الملك برسم السياسة العامة للدولة، وإجراء الإصلاحات الإدارية، وإعادة تنظيم الأقاليم وربطها بالسلطة المركزية، واستقبال الوفود الأجنبية، وقيادة الجيش، والإشراف على الأمن الداخلي والمشروعات العمرانية (Melanie Gross, 2015p.252؛ الجادر، 1988، ص223).

وقد مثّلت مراسيم أداء اليمين أحد أهم أدوات الضبط الإداري، إذ كانت تعتمد لترسيخ الولاء الشخصي للملك، وضمان التزام الحكّام والموظفين بتنفيذ الأوامر الملكية بوصفها أوامر ذات طابع ديني وسياسي في آنٍ واحد (كونتنيو، 1979، ص360–361).

2. الإدارة غير المباشرة ومجالس الشيوخ

لم تعتمد الدولة الآشورية الحديثة على الإدارة المباشرة في إدارة أقاليمها الواسعة، بل لجأت إلى نظام الإدارة غير المباشرة، من طريق حكّام محليين ومجالس شيوخ، يخضعون جميعًا لرقابة مركزية صارمة. وقد شكّل مجلس الشيوخ، أو مجلس كبار القوم، أحد الأركان الأساسية في هذا النظام، إذ ضم نبلاء وأغنياء المدن وكبار الموظفين، وكان يمثل حلقة وصل بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي(Raija Mattila, 2000 p.7).

وقد اضطلع مجلس الشيوخ بعدة مهام إدارية وقضائية، من بينها معالجة القضايا القانونية والمالية، الإشراف على الضرائب وأعمال السخرة، حماية مصالح المدن، وتنظيم الامتيازات الممنوحة للسكان، مع بقاء سلطة القرار النهائي بيد الملك (الجبوري، 1991، ص55). كما لعب المجلس دورًا استشاريًّا مهمًّا في أوقات الأزمات السياسية والعسكرية، وشارك في نقل أوامر الملك وتطبيقها على المستوى المحلي(Parpola, 1977 p.211)

3 .الحكّام والموظفون الإداريون

مثّل الحكّام والموظفون العمود الفقري للإدارة الآشورية غير المباشرة، إذ قُسم المجتمع الآشوري إداريًّا إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة. وتولت الطبقة الحاكمة تنفيذ السياسة الملكية في الأقاليم، بشبكة من الحكّام المحليين المعروفين بلقب(Rabānu) ، أي المحافظين أو المديرين(Black et al., 2000 p.302).

وتعددت مهام هؤلاء الحكّام، فشملت حماية طرق المواصلات، وجمع الضرائب، وحفظ الأمن والنظام، والإشراف على تنفيذ الأوامر الملكية، وإدارة الموارد المحلية بما يخدم السياسة العامة للدولة (الفتيان، 1978، ص355). وكان تعيينهم يتم مباشرة من قبل الملك، بعد طقوس دينية تؤكد شرعيتهم، ويُمنحون رموزًا سلطوية مثل الصولجان والخاتم والأختام الرسمية، بما يعكس تبعيتهم المطلقة للسلطة المركزية (Melanie, 2014 pp.674–675)

واتسم النظام الإداري الآشوري بالرقابة الدقيقة، إذ كان الحكّام والموظفون يرفعون تقارير دورية إلى البلاط الملكي، وهو ما سمح للملك بمتابعة شؤون الأقاليم والتدخل عند الحاجة، وضمان تنفيذ الأوامر الملكية دون انحراف (الأحمد، 1985، ص29). وقد تراوحت مدة خدمة الموظفين بين اوقات طويلة، غالبًا نحو ثلاثين عامًا، بما أتاح تراكم الخبرة الإدارية وتعزيز الكفاءة المؤسسية (الفتيان، 1978، ص377).

ويمكن القول إن الدولة الآشورية الحديثة اعتمدت نظامًا إداريًّا متقدمًا يقوم على مركزية القرار ولا مركزية التنفيذ، من طريق إدارة غير مباشرة فعّالة. وقد أسهم هذا النموذج بتمكين الدولة من السيطرة على أقاليم واسعة ومتنوعة، وضمان وحدة السياسة العامة، وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، مع الحفاظ على الولاء الشخصي للملك بوصفه محور السلطة الدينية والدنيوية.

ثالثًا: نظم الإدارة في مصر القديمة في عصور الوحدة السياسية

عناصر الحكم في الدولة

شهدت السياسة في مصر القديمة في عصور الوحدة السياسية، ولا سيما في بدايات الدولة الوسطى، تطورًا ملحوظًا في أساليب التنظيم الإداري وتعدد مستويات السلطة. وقد تشكلت السلطة الحكومية من الملك، والوزير، وموظفي البلاط، إلى جانب الإدارات المحلية، في إطار يقوم على مركزية القرار مع تفويض التنفيذ للسلطات الإدارية المختلفة. وتمثلت سلطة الملك في التنظيم العام لشؤون الدولة، وتعيين كبار الموظفين، خاصة الوزير، وإنجاز المشروعات العامة، وعقد المعاهدات الخارجية، فضلا عن القيادة العليا للجيش (سليمان، د.ت، ص407).

1 .الملك

اتسم نظام الحكم في مصر القديمة في بدايات الدولة الوسطى بالملكية المطلقة، إذ ارتبطت شخصية الفرعون بتصور ديني–سياسي يقوم على منحه صفة القداسة والاصطفاء الإلهي، بوصفه ابن الإله أو ممثل الإرادة الإلهية على الأرض، من دون الجزم بثبات مفهوم الألوهية المطلقة في جميع العصور. وقد أسهم هذا التصور في ترسيخ مركزية السلطة السياسية والإدارية في يد الملك (الناضوري، 1969، ص282).

وكان الفرعون يجمع بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والدينية، إذ عُدّ الرئيس الأعلى للدولة، والمشرّع والقاضي الأكبر، وكاهنها الأعلى، وهو ما منح نظام الحكم طابعًا مركزيًّا قويًّا في أوقات الاستقرار السياسي (حسين، 2003، ص277).

2 .الوزير

مثّل الوزير الركيزة الأساسية للإدارة المركزية في مصر القديمة ، ولا سيما في عصر الملك منتوحوتب الثاني (الأسرة الحادية عشرة، بداية الدولة الوسطى، نحو 2055–2004 ق.م)، إذ كان يُعد اليد اليمنى للملك في إدارة شؤون الدولة. وقد اقتصر هذا المنصب في بداياته على أفراد الأسرة الملكية، ثم اتسع لاحقًا ليشمل شخصيات بارزة من خارجها (سليمان، د.ت، ص409).

وتكشف نقوش مقبرة الوزير منتوحوتب، العائدة إلى عهد الملك منتوحوتب الثاني، عن اتساع صلاحيات الوزير، فقد شملت تنظيم شؤون الإدارة العامة، والإشراف على المقاطعات، وتحصيل الضرائب، والنظر في المظالم والنزاعات، وشق الترع، وإدارة شؤون الأراضي، فضلًا عن تنفيذ الأوامر الملكية والنيابة عن الفرعون في بعض المهام الإدارية (سليمان، د.ت، ص409).

و تشير هذه النقوش إلى تمتع الوزير بصلاحيات تشريعية مفوضة من الملك، إذ كان يسن بعض القوانين باسمه، مع التأكيد على أن السلطة التشريعية العليا ظلت حكرًا على الفرعون، وهو ما يعكس طبيعة التفويض الإداري في بدايات الدولة الوسطى (مبروك، د.ت، ص74–75).

1. النظام الإداري

اعتمدت حياة المصريين على الزراعة، مما استدعى وجود نظم إدارية تتوافق مع الطبيعة الجغرافية وتقوي السلطة المركزية. وقد تمثلت السلطة المركزية في يد الفرعون، بمساندة الوزير ومجلس العشرة، الذي يضم عشرة أمراء أو نبلاء يقدمون المشورة للملك في المسائل المهمة، وتكمن مهمته في إدارة المرافق العامة. ومن أبرز المصالح المركزية: مصلحة التسجيل لتوثيق الأملاك العقارية، ومصلحة مياه النيل، ومصلحة الضرائب، ومصلحة الجند، ومصلحة أملاك الفرعون، ومصلحة الأشغال العامة، وغيرها (النظم القانونية، د.ت، ص4).

2. الحكم المحلي

في الإقليم، كان مجلس الأعيان يتكون من عدد من أعيان الإقليم يختارهم الملك، ويختص بوضع كشوف الضرائب، ويشكل أعضاؤه محاكم الدرجة الأولى برئاسة المحافظ. غير أن قرارات المجلس لا تصبح نافذة إلا بعد مصادقة السلطة المركزية. ومع مرور الزمن، تحولت الأقاليم إلى إمارات، وفقدت هذه المجالس معظم اختصاصاتها، وزال وجودها الفعلي (النظم القانونية، د.ت، ص5).

9. رابعاً: التشابه الإداري بين الحضارة القديمة والحضارات القديمة الأخرى

تشير دراسة نظم الإدارة في الحضارة القديمة إلى وجود هيكل سياسي متكامل، إذ تُركز السلطة العليا في يد الملك، الذي يجمع بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والدينية، وهو ما يعكس نمط الملكية المطلقة المستمدة من البعد الديني، باعتباره "ابن الإله" أو إلهًا بحد ذاته. هذا النموذج يشابه إلى حد كبير نظم الحكم في حضارات قديمة أخرى، مثل حضارة بلاد ما بين النهرين (السومرية والبابلية) والحضارة الفارسية، فقد كان الملك يمتلك السلطة العليا ويمثل القانون والدين معًا، ويستمد شرعيته من البعد الإلهي، كما كان الحال عند الفراعنة.

ويظهر التشابه في دور الوزير أو المسؤول الأعلى بعد الملك .فقد كان الوزير في مصر القديمة اليد اليمنى للملك، مسؤولاً عن الإدارة العامة، وتنظيم المقاطعات، والتحصيل الضريبي، والإشراف على المشاريع الكبرى، وهو ما يشبه إلى حد كبير منصب "اللورد" أو "الوزير الأعظم" في الحضارات القديمة الأخرى، مثل العراق القديم ومملكة آشور، فقد كان الوزير أو المستشار الأعلى يتولى المهام التنفيذية نيابة عن الملك، مع احتفاظ الملك بالسلطة التشريعية العليا.

ويبرز التشابه كذلك في التدرج الإداري ونظام الحكم المحلي، فقد اعتمدت مصر القديمة على مجلس الأعيان في الأقاليم، الذي يشرف على الضرائب والمحاكم المحلية، ولكن مع بقاء السلطة العليا للقرار في يد الملك. وهذا يشبه إلى حد كبير النظام الإداري في حضارات بلاد الرافدين، فقد كانت المقاطعات والمحافظات تحت إشراف حكام محليين، وتحت رقابة مركزية صارمة للملك.

أما من حيث الربط بين السلطة والدين، فقد كانت السلطة الدينية والسياسية متلازمة في مصر القديمة، فالملك كاهن أكبر وموحد للعبادة، وهو ما يتوازى مع حضارات مثل سومر وبابل، فقد كان الملك يمثل واجهة العلاقة بين البشر والآلهة، ويشرع القوانين باسم الإله أو وفق الإرادة الإلهية، ما يعكس قاعدة عامة في الحضارات القديمة بخصوص استمداد السلطة من البعد المقدس.

أخيرًا، يوضح النص أن الهيكل الإداري المصري كان مرنًا ومتدرجًا، يجمع بين المركزية في اتخاذ القرار واللامركزية في التنفيذ، وهو نموذج مشترك بين عدة حضارات قديمة تعتمد الزراعة وتحتاج لتنسيق الموارد المائية، مثل حضارات وادي الرافدين والهند القديمة، إذ كان توزيع السلطات المحلية ضروريًّا لضمان إدارة الأراضي والمياه والضرائب، مع الحفاظ على قوة مركزية موحدة.

يمكن القول إن الحضارة المصرية القديمة تشترك مع العديد من الحضارات القديمة في مبدأ الملكية المطلقة المستمدة من البعد الديني، وجود الوزير أو المستشار الأعلى، التدرج الإداري بين السلطة المركزية والمحلية، والربط بين السلطة الدينية والسياسية . هذه الخصائص توضح أن الإدارة في الحضارات القديمة كانت تعتمد على مزيج من المركزية واللامركزية لضمان استقرار الدولة واستمرارية المشروعات الكبرى، خاصة المتعلقة بالزراعة والموارد الطبيعية

خاتمة البحث وأهم نتائجه:

خلصت الدراسة إلى أن النظم الإدارية في الدولة الآشورية الحديثة ومصر القديمة تشكلت استجابة لحاجات الدولة المركزية في ضبط الأقاليم وإدارة الموارد، إلا أن آليات التنفيذ اختلفت بينهما. وتتمثل أهم النتائج فيما يأتي:

1.اتسم النظامان بوجود سلطة عليا مركزية في قمة الهرم (الملك في آشور/الملك في مصر القديمة)، مع اعتماد الشرعية على إطار ديني–سياسي يمنح الحكم طابعًا قدسيًّا بدرجات متفاوتة بحسب العصر.

2.برز في الدولة الآشورية الحديثة نموذج الإدارة غير المباشرة؛ إذ نُفّذت السياسة الملكية عبر شبكة من الحكّام والولاة والموظفين مع رقابة صارمة وتقارير دورية، وهو ما ساعد على إدارة رقعة جغرافية واسعة.

3. اتسمت الإدارة في مصر القديمة بميلٍ أكبر إلى المركزية الإدارية عبر الوزير والجهاز البيروقراطي والمصالح المتخصصة، مع إدارة محلية للأقاليم خاضعة لإشراف المركز، وبخاصة في اثناء الاستقرار والوحدة السياسية.

4. اختلفت البنية الاقتصادية الداعمة للإدارة؛ فارتبطت موارد آشور بنظام جباية وتوظيف الموارد لخدمة التوسع العسكري ومتطلبات الدولة، بينما ارتكزت موارد مصر القديمة على الزراعة وتنظيم الري والضرائب العينية بما يتلاءم مع بيئة النيل.

5. أسهمت أدوات الضبط الإداري في النظامين (التقارير والرقابة والتدرج الوظيفي) بدعم الاستقرار، غير أن اختلاف نمط إدارة الأقاليم (غير مباشر في آشور/أكثر مركزية في مصر القديمة) انعكس على طبيعة السيطرة والاستجابة للتحديات.

10. مصادر البحث

أولاً- المراجـــع العــربية:

(1) احمد،أحمد صالح، (2017)، *تاريخ النظام الضريبي في مصر خلال العصر الفرعوني*، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية - كلية الحقوق، المجلد 27، العدد45.

(2) الأحمد، سامي سعيد،(١٩٨٥م)،*الإدارة ونظام الحكم، حضارة العراق*، ج ٢، ١ بغداد، دار الحرية للطباعة.

(3) أدوار،تامر فهيم إيفان (2021)، *أهم الألقاب الإدارية والدينية وتطورها لكبار رجال الدولة خلال عصر الدولة القديمة (الأسرة السادسة)*، تطبيقًا على نماذج من أبواب وهمية غير منشورة بالمتحف المصري بالقاهرة.

(4) إسماعيل، شعلان كامل، (١٩٩٩م)، *الحياة اليومية في البلاط الأشوري خلال العصر الأشوري الحديث (٩١١-٦١٢ ق.م)*، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة الموصل، كليةالآداب، قسم التاريخ.

(5) إيمار، أندريهوآخرون، (١٩٨٦)، *تاريخ الحضارات العام الشرق واليونان القديمة*، مج ١، ٢،بيروت: منشورات عويدات ، مج1.

(6) بقادر، عبد القادر، (2011)، *مصطلح النظم في النقد العربي القديم*، مجلة مقاليد، العدد2.

(7) الجادر،وليدا، (١٩٨٨) *المناصب والأزياء العسكرية الأشورية* ، موسوعة الجيش والسلاح،ج 2، 15، بغداد.

(8) الجبوري،علي ياسين،(١٩٩١)،*نظام الحكم، موسوعة الموصل الحضارية*، مج١، 15، جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.

(9) جورج رو، *العراق القديم*،(حسين علوان حسين، المترجم) بغداد: ١٩٨٤.

(10) حريم ،حسين وآخرون،(١٩٩٨)*أساسيات الإدارة* ، عمان، الحامد للنشر والتوزيع.

(11) حسين، أحمد إبراهيم (دكتور)، (2003)*فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية*، دار المطبوعاتالجامعية، الإسكندرية.

(12) الراوي، فاروق ناصر، (١٩٩١)، الأوضاع الاجتماعية، موسوعة الموصل الحضارية، مج ١، الموصل.

(13) الزبيدي، محمد بن محمد، (ت1205هـ)، نشر دار الهداية.

(14) سعدون، أباذر راهي، (2019)، *السياسة الإدارية والاقتصادية في مجتمع بلاد الرافدين: دراسة في ضوء الوثائق والمصادر المسمارية*، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المثنى.

(15) سليم، أحمد أمين، (٢٠١١)*حضارة العراق القديم*، مصر: دار المعرفة الجامعية.

(16) سليمان، إيناس ممدوح محمد،(د.ت)، *المشاركة السياسية للمرأة في مصر الفرعونية*.

(17) سليمان، عامر وأحمد مالك الفتيان،(١٩٧٨)*محاضرات في التاريخ القديم*، الموصل،دار الكتب للطباعة والنشر.

(18) سليمان،عامر، *اللغة الأكدية البابلية - الآشورية* ، (٢٠٠٥م)، جامعة الموصل.

(19) شبير، حنان شكري، (د.ت)*واقع إدارة الوقت لدى العاملين في القنوات الفضائية العاملة في قطاع غزة*، الجامعة الإسلامية.

(20) الشوابكه، سحر عبد الحفيظ موسى، (2022)، *تعريف التنظيم الإداري وأهميته في المؤسسات*، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 50.

(21) صالح، جمال ندا (2013)، *نظام الحكم في مصر القديمة: من النظام القبلي إلى الدولة المركزية*، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم التاريخ.

(22) الصالح، صبحي، (1976)، *النظم الإسلامية نشأتها وتطورها*، بيروت: دار العلم للملايين.

(23) صبحي،مها محمود (1978)، *الإدارة في مصر القديمة*.

(24) عبد الغني، د. فوزية عبد الله محمد (2015)، *االصلات الحضارية بين النهرين والمراكز الحضارية في شمال شبه الجزيرة العربية في العصرين الأشوري والبابلي الحديث*، جامعة القاهرة، كلية الآثار

(25) علي، إيمان هاني سالم، (٢٠٠٦)، *الحياة الاجتماعية في بلاد أشور في ضوء المصادر المسمارية*، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة الموصل، كلية الآداب، قسمالآثار، الموصل.

(26) الفتيان، أحمد مالك عامر سليمان وأحمد مالك،(١٩٧٨)، محاضرات في التاريخ القديم، الموصل،دار الكتب للطباعة والنشر.

(27) فرزات ومرعى، (د.ت)*دول وحضارات الشرق*.

(28) الفيروز أبادي، مجد الدين (ت817هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث مؤسسه الرسالة، ط:8، 2005م.

(29) كونتنيو ، جورج، *الحياة اليومية في بلاد بابل وأشور*، (سليم طه التكريتي وبرهانعبد التكريتي، مترجم)، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام: ١٩٧٩م.

(30) مبروك، فخرأبو سيف (دكتور)، (د.ت)، *التفويض في النظم السياسية القديمة*.

(31) محمد، إسماعيل علي، (2014)، *مدخل الى دراسة النظم الإسلامية*، إسطنبول: دار النداء.

(32) معجم المعاني الجامع (تعريف ومعنى إدارة a/ many.com).

(33) الناضوري، رشيد (دكتور)، (1969)، *مدخل للتطور التاريخي للفكر الديني*، دار النهضة العربية، بيروت.

(34) النظم القانونية في مصر القديمة،دراسة جامعية، كلية الحقوق، جامعة وهران (جامعة أوران)، الجزائر، د.ت.

11. ثانيًا المراجع الأجنبية:

(35) Black, J. and Others. (2000)*A Concise Dictionary of Akkadian.* CDA. Wiesbaden: CDA .

(36) Fales, F.M. and Postgate, J.N. , (n.d.), *Imperial Administrative Records*, part 1,part 1,SAA, vol. 7.

(37) First mo: overview and vocabulary itemo.

(38) John Boardman, F.B.A., (1992)*The Assyrian and Babylonian Empires and Other States of the Near East from the Eighth to the Sixth Centuries BC*. CAH, vol. III, part 2, Cambridge, F.B.A., CAH, vol. III, part 1.200.

(39) Karen Radner,(2009), *The Assyrian King and his Scholars: The Syro-Anatolian the Egyptian Schools*, Stor, vol.1, Helsinki.

(40) Labat, R., Manuel D' (1994),*Epigraphie Akkadienne. MDA*, Paris.

(41) Melanie Gross, (2015),*Innovation and Tradition Within the Sphere of Neo- Assyrian Officialdom, TINE*, Indiana.

(42) Melanie Maria, (2014),*Grob The Structure and Organization on the Neo- Assyrian Household, Unpublished Mag*. Thesis, Wien: .

(43) Millard, A., (1994)*The Eponyms of the Assyrian Empire (910-612 BC), in The Neo-Assyrian Text Corpus Project*, Helsinki.

(44) Parha 1.P. (1977),*The Administrative Organization of The Neo-Assyrian Empire,*Aror, vol.45, no.3, ArOr .

(45) Parpola, S., (2018*), The Correspondence of Assurbanipal*, part 1: Letters from Assyria, Babylonia and Vassal States, SAA, vol. 21, Winona Lake, No.111.

(46) Raija Mattila, (2000), *The King's Magnates A Study of the Highest Official of the Neo-Assyrian Empire*, SAAS, vol.11, Helsinki:, SAAS .

(47) Starr I., (1990),*Queries to the Sun God: Divination and Politics in Sargonid, Assyria*, SAA, vol. 4, Helsinki: vol. 4..

(48) Tzvi Abusch Dismissal by Authorities:"šuškunu" and Relatad Matters, (1985), *Amercan Schools of Oriental Reseach*.ICS,vol.37,no.1,

ثالثًا- المواقــع الإلــكترونــية:

(49)Oxford Dictionaries Online,

https://www.oxfordlearnersdictionaries.com

(تاريخ الاطلاع: 2025/10/12)